

علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)

أ. / القينعي عز الدين *

Abstract:

L'investissement est considéré comme étant un pilier fondamental dans tout développement économique, il représente l'un des éléments essentiels de la demande globale, ayant un impact sur plusieurs variables économiques, principalement l'emploi. L'investissement contribue à garantir une exploitation efficiente des potentialités, particulièrement les ressources humaines, aboutissant ainsi au rehaussement du niveau de l'emploi et l'absorption du taux du chômage, en plus des avantages qui affectent positivement et en même temps les personnes et la société. La relation entre l'emploi et l'investissement est très apparente, car c'est grâce à ce dernier qu'on arrive à la création de nouvelles potentialités en matière d'emploi, à travers l'extension de la base de production, ce qui contribue à l'absorption de la population non active, et en cas où les investissements internes s'avèrent insuffisant pour la réalisation de ces objectifs, il faut recourir à l'investissement étranger, ce qui semble être l'orientation qu'à du prendre l'Algérie. durant les années quatre vingt dix, à travers l'opération de privatisation engagée par les pouvoirs publics et les résultats qui s'en ont suivit, plus particulièrement l'augmentation du taux de participation du secteur privé national et à un degré moindre étranger dans la création de postes d'emploi.

Les mots clés: Investissement, Emploi.

ملخص:

يعد الاستثمار الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية، فهو يمثل عنصر من عناصر الطلب الكلي، والذي يؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية، ولعل أهمها نجد التشغيل، فالاستثمار يساعد على ضمان استغلال الموارد المتاحة بما في ذلك الموارد البشرية، وبالتالي فإنه يرفع مستوى التشغيل ويمتص جزء من البطالة، فضلاً عما يوفره من امتيازات تنعكس إيجاباً على الفرد والمجتمع معاً. فالعلاقة بين الاستثمار والتشغيل شديدة الوضوح، فبواسطة الاستثمارات يمكن استحداث فرص شغل جديدة بتوسيع القاعدة الإنتاجية والتي ستستوعب حتماً الطاقات العاملة المعطلة. أما إذا حدث قصور من طرف الاستثمارات المحلية فيتم اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي، وهو التوجه الذي أخذت به الجزائر في فترة التسعينات، من خلال عملية الخصخصة، وما أفرزته من نتائج، ولعل أهمها ارتفاع نسبة مساهمة القطاع المحلي الخاص والأجنبي (بدرجة أقل) في استحداث مناصب شغل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، التشغيل.

* أستاذ مساعد (أ) - جامعة البليدة سعد دحلب

مقدمة:

يستند مفهوم الاستثمار على فكرتين مختلفتين متكاملتين فهو يهتم بشراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق المالية، والتشغيلواعها، أي توظيف الأموال والأوراق المالية من جانب، ويهتم الاستثمار بشراء الآلات والمعدات التي تعتبر منتجات يمكن استخدامها في تكوين منتجات أخرى من جانب آخر. ويضمن الاستثمار استغلال الموارد المختلفة المتاحة في الاقتصاد كالموارد البشرية فهو يرفع من مستوى التشغيل عن طريق امتصاص جزء من البطالة.

نود من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة بين متغيرين في غاية الأهمية وهما الاستثمار والذي يشكل الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية، والتشغيل والذي بدوره يعد من بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة، فهو يحض باهتمام الدولة والمنظمات الاجتماعية وكذا المؤسسات المحلية.

(1) المفاهيم الأساسية للاستثمار والتشغيل:

(1-1) المفاهيم الأساسية للاستثمار:

الاستثمار هو العنصر الثاني من عناصر الطلب الكلي الممثل في شروط التوازن $y=C+I+G+X-M$ فهو في نطاق هذه المعادلة يشبه عناصر الطلب الأخرى، وهو طلب على جزء من الإنتاج الجاري للدولة، غير أن هناك فارقا هاما وأساسيا يتمثل في أنه إذا تجاوز الاستثمار القدر اللازم لتعويض ما اهتلك من الآلات ومعدات فإن القدرة الإنتاجية للدولة تزداد.

إن الاستثمار عنصر متقلب يتوقف على عوامل تلقائية أو مستقلة منها الابتكارات والتغير في حجم السكان والتغير في مستوى الدخل، ولكن رغم التقلبات والتغيرات إلا أنه ذو علاقة مزدوجة وقوية بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار حيث أن العلاقة بين الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي هي علاقة "إنتاجية" بالرغم من أنه يعتبر من الناحية الكمية أقل أهمية من الإنفاق الاستهلاكي. وأما العلاقة بين الاستثمار والادخار هي علاقة "تمويلية" عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى شراء السلع الرأسمالية.

✚ تعريف الاستثمار:

- تعددت المفاهيم التي تناولت تعريف الاستثمار، ومنها نذكر أهمها في النقاط التالية:
- الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية إننت، وذلك لسلع الرأسمالية أو الاستثمارية مثل شراء الآلات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع ومثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وإنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي والدخل في المستقبل¹؛
 - التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعويضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات²؛

- والتضحية بمنفعة مالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي³.

✚ أنواع الاستثمارات:

يمكن تقسيم الاستثمارات تبعا لتصنيفات عدة، نلخص أهمها فب التصنيفات

التالية:

- التصنيف النوعي:

يقصد به تصنيف الاستثمار تبعا لنوع الأصل محل الاستثمار وهنا يقسم الاستثمار إلى:

- الاستثمار الحقيقي أو العيني: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل عيني كالذهب والسلع والعقار، من أجل استخدامه في تكوين طاقات إنتاجية جديدة تظهر على شكل سلع وخدمات⁴.

- والاستثمار المالي: يتمثل في شراء أوراق مالية جديدة كالأسهم والسندات، أما عمليات التبادل في الأوراق المالية الموجودة أصلا فلا تمثل استثمارا من وجهة نظر المجتمع، لأنها لا تضيف أصولا رأسمالية جديدة، بل تعد مجرد انتقال ملكية الأوراق، أما من وجهة نظر الفرد فتعتبر استثمارا يعود عليه بالدخل.

- التصنيف الجغرافي:

والذي يعبر عن مصدر رأس المال المستخدم في عملية الاستثمار وبناء عليه تقسم الاستثمارات إلى:

- الاستثمار المحلي: ويقصد به توظيف الأموال المحلية للاستثمار في السوق

المحلي عن طريق أشخاص يحملون جنسية البلد الذي أقيم فيه الاستثمار سواء أقيم الاستثمار من قبل القطاع أم القطاع العام؛

- والاستثمار الأجنبي: وهو ذلك الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة انتقال رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية المختلفة بهدف تحقيق أرباح اقتصادية وتعظيم المنافع ويمكن تعريفه كذلك على أنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يمتلكها بلد من البلدان.

- والتصنيف حسب الجهة القائمة بالاستثمار:

تصنف الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم به إلى استثمارات حكومية وأخرى خاصة :

- الاستثمار الحكومي: ويمثل رأس المال الحقيقي الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله، إما من فائض الإيرادات للإنفاق العادي الجاري، أو عن طريق التمويل

بالعجز، أو عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي؛

- والاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي يقوم به الخواص، حيث تطور من

الاستثمار في المشاريع الفردية المحصورة في النشاطات المحددة إلى شركات ومؤسسات تضم عدد من المستثمرين من مختلف الفئات.

✚ وتنشيط الاستثمار:

من ناحية أخرى لا يكفي مجرد توفير فوائض نقدية في دخول الأفراد والمؤسسات لكي تنشط حركة الاستثمار، بل لابد أيضا من أن يرافق ذلك توفر مجموعة أخرى من العوامل التي تخلق الدافع لدى من لديهم هذه الفوائض لتحويلها إلى استثمارات، وهذا يتطلب ما يلي⁵:

- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المواطنين، فبوجود مثل هذا الوعي يتولد لدى المدخرين حس استثماري يجعلهم يقدررون المزايا الكثيرة المترتبة على توظيف مدخراتهم في شراء أصول منتجة وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق

بنكنوت تتناقص قيمتها الشرائية مع الزمن بفعل عوامل التضخم، كما أن توفر مثل هذا الوعي يكسر لدى المدخرين حاجز الرهبة من المستقبل ويحثهم على قبول قدر معقول من مخاطرة الأعمال سعياً وراء الحصول على عوائد تزيد من قيمة مدخراتهم؛

- وبجانب الوعي الاستثماري المشار إليه أعلاه لابد من توفير المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار وذلك لتوفير حد أدنى من الأمان يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ولعل من أبرز مظاهر هذا المناخ وجود قوانين تحمي حقوق المستثمرين وتنظم المعاملات في الأسواق المالية بالإضافة إلى جو من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين ويخلق لديهم دوافع الادخار والاستثمار؛

- ووجود سوق مالي كفء وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين للجمع بين رغبة المدخرين في استثمار أموالهم ورغبة المقترضين في الحصول على هذه الأموال، سوق يوفر للمستثمرين تشكيلة متنوعة من فرص الاستثمار نهى لكل منهم اختيار المجال المناسب من حيث الأداة والتكلفة والعائد والمخاطرة، ويكتسب السوق المالي سمة الكفاءة بتوفر مجموعة من الشروط أهمها: العمق، والاتساق والديناميكية وسرعة الاستجابة للأحداث والمعلومات.

1-2) المفاهيم الأساسية للتشغيل:

لقد كانت وما تزال معضلة التشغيل من بين القضايا الاجتماعية الهامة التي حركت أقالم المفكرين الاقتصاديين، ولم تعد قضية التشغيل في الوقت الراهن من اهتمامات الدولة فحسب بل امتدت إلى المنظمات الاجتماعية والمهنية.

⊕ المفهوم الحديث للتشغيل:

بالنظر للتعريفات المتداولة، يمكن النظر إلى التشغيل من منظور ضيق (أو تقليدي) ومنظور حديث:

- المفهوم الضيق للتشغيل:

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي عل، فيه "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين"⁶، إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لا يميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل كما أنه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، ولا عدد مناصب العمل المناسب⁷.

- والمفهوم الحديث للتشغيل:

هناك مفاهيم للتشغيل تعتبر أكثر حداثة، فهي تأخذ بعين الاعتبار مجمل التطورات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة تطور العمل الاجتماعي، فحسب HENRI et BRUNO أن التشغيل ليس ببساطة هو عكس البطالة، وليس فقط العمل، فالتشغيل عربة تجر معها عدة متطلبات كالاستمرارية في العمل والاعتراف بالتأهيل، المرتب، التعيين، التكوين، الحق في التمثيل والمشاركة في التنظيم الجماعي"⁸. وهكذا، فالتشغيل له أهمية كبيرة في العمل، فيعتبر الأساس في تطوير وتحسين وترقية العمل فالتشغيل "قاعدة العمل" والتشغيل ليوم الغد هو السير الحسن للحاضر والماضي لمجمل نشاطاتنا.

أما الكاتب Marc Olivier فقد حدد مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها^{9,10}:

- بمعنى استعمال جزء من العمل الاجتماعي الذي يقوم به الشخص وهذا مناسب "لمنصب عمل"، فإذا قلنا مثلا: وجدت شغلا أي وجدت منصبا للعمل؛
- استخدام قوة العمل وهذا المفهوم يتعارض مع المفاهيم الخاصة بالبطالة والاستخدام غير الكامل أو الجزئي لقوة العمل، أي أن المفهوم يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

فالشغل، إذن، هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون¹¹.

✦ قياس معدل التشغيل:

المشغلون وهم الأشخاص الذين يعملون أو لهم نشاط مؤجر، أما معدل التشغيل "هو النسبة ما بين السكان المشغلون (القوة العاملة المشغلة) والقوة العاملة الإجمالية"¹²، أي

$$\text{أن معدل التشغيل} = \frac{\text{القوة العاملة المشغلة}}{\text{القوة العاملة النشطة}}$$

مع العلم أن القوة العاملة النشطة (الإجمالية) تتكون من المشغلين والأشخاص البطالين والذين هم في حالة بحث عن الشغل.

✦ التشغيل والمتغيرات المشابهة الأخرى:

في الواقع يوجد عدة مصطلحات متقاربة أن لم نقل متشابهة مع مصطلح التشغيل:

- علاقة التشغيل بالعمل:

ارتبط مفهوم العمل بالمنفعة التي تتولد عنه وهي نظرة تبناها معظم الاقتصاديين الليبراليين مثل كولسون (1924) حيث أعلن أن العمل هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات¹³.

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، لذا نجد غالبا ما يتداخل مفهوما العمل والتشغيل ويعود الاختلاف أساسا إلى الفترة المرجعية التي يقاس فيها حجم الثاني وإلى اعتبارات تتعلق بالعائد المادي، فالتشغيل يقود بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة، لأن اهتمامه ينصب على هذه الفئة تحديدا من حيث اشتغالها، بطالتها وتوزيعها في ميدان الشغل... الخ.

- علاقة التشغيل بالبطالة:

إن تعريف البطالة وفق ما جاءت به منظمة العمل الدولية ينص على أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده¹⁴.

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث (المشار إليه سابقا) أنه عكس البطالة، فالبطالة تعزى إلى عدم القدرة على تشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعي فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

- وعلاقة التشغيل بالتوظيف:

يتطابق مفهوم التشغيل مع التوظيف إذ يرتبط كلاهما بالمنصب المالي وما يعنيه في اشتغال لمنصب العمل الشاغر ويرتبط التوظيف أساسا بالوظيفة التي يوفرها، والتي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال استنادا إلى خصوصية المنصب، وما يتطلبه من مؤهلات¹⁵.

(2) دور الاستثمار في تحسين مستوى التشغيل في الجزائر:

إن للاستثمار بأنواعه الخاص والعام دور كبير في توفير مناصب شغل، لكن يبقى هذا الدور أو التأثير متفاوت حسب طبيعة ونوع الاستثمار، فالملاحظ من خلال معطيات الجدول أدناه (الجدول رقم 01)، أن هناك تأثير للاستثمار في استحداث مناصب شغل جديدة، إلا أن هذا التأثير يميزه الضعف الواضح، ففي الوقت الذي انتقل حجم الاستثمار الكلي من 160,2 مليار دينار سنة 1990 إلى 3220,3 مليار دينار سنة 2007 أي أنه تضاعف بأكثر من 20 مرة، نجد أن حجم التشغيل الكلي انتقل من 4,695 مليون منصب شغل سنة 1990 إلى 8,594 مليون منصب شغل سنة 2007، أي بزيادة تقدر بـ 82.40%، ولعل سبب ضعف حجم مناصب الشغل المستحدثة يعود إلى التركيز على الاستثمارات غير المنتجة وهو ما نجده في القطاع العام بالخصوص ليؤثر بذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي ثم التشغيل، والجدول الموالي يوضح ما سبق ذكره:

الجدول رقم 01: تطور حجم الاستثمار والتشغيل في الجزائر للفترة 1990-2007

السنوات	حجم الاستثمار الكلي مليار دينار	حجم التشغيل (الوحدة 10 ³)	السنوات	حجم الاستثمار الكلي مليار دينار	حجم التشغيل (الوحدة 10 ³)
1990	160.2	4.695	1999	866.0	6.073
1991	266.8	4.852	2000	886.0	6.240
1992	319.8	4.974	2001	1164.6	6.228
1993	339.2	5.042	2002	1417.6	-
1994	467.6	5.154	2003	1606.1	6.684
1995	632.3	5.436	2004	2038.4	7.798
1996	661.1	5.602	2005	2324.1	8.044
1997	699.0	5.710	2006	2501.3	8.868
1998	770.0	5.993	2007	3220.3	8.594

المصدر: - وليد عبد الحميد عايب، «الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، ط. مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 320؛
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء؛
- التقارير السنوية لبنك الجزائر.

(1-2) مساهمة الاستثمار العام (الحكومي) في التشغيل:

ظل القطاع العام (الاستثمار العام) مهيمنا على جل الأنشطة الاقتصادية والمستوعب الأكبر لليد العاملة، إلى أن برزت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي نتج عنها اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية، وكذا بروز توجهات جديدة للاقتصاد الجزائري، كل هذا زاد من معدلات البطالة وخفض في مستويات التشغيل، إضافة إلى ذلك

تراجع دور الدولة في استيعاب العمالة خاصة في السنوات الأخيرة، فتركت المبادرة في ذلك للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي).

✦ الإطار النظري:

يعتبر الاستثمار الحكومي أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن للدولة الاعتماد عليها من أجل زيادة مستويات التشغيل، ولقد بين بعض الاقتصاديين أن الحكومة من خلال قيامها بالإتفاق الحكومي الاستثماري تعمل على خلق فرص عمل جديدة خاصة عند إنشائها لمشاريع استثمارية تتطلب المزيد من اليد العاملة، علاوة على دورها في تنشيط الفعاليات الاقتصادية في حالة قصور استثمار القطاع الخاص من خلال السياسة المالية التعويضية، ومن ثم زيادة مستوى التشغيل.

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص¹⁶.

يتهم القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية وتعرض بعض مؤسسته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية، إن الذين ينددون بانخفاض الربحية في القطاع العام يغضون النظر عن الانخفاض العمدي للأسعار في القطاع العام، ويتناسون أن التحديد الإداري للأسعار يعتبر حقوقا مكتسبة للجمهور¹⁷، ثم أن ما يساق من مقارنات بين القطاعين العام والخاص، تظهر أن انخفاض إنتاجية القطاع العام ليس دليلا على فشل الإدارة في القطاع العام، إذ ينبغي عند المقارنة إضافة المنافع الاجتماعية لفئات واسعة ولعل أهمها مناصب الشغل التي يوفرها، وطرح من رصد حساب القطاع الخاص المضار الاجتماعية.

✦ الواقع العملي:

ما يميز الاستثمار العام (الحكومي) للعقدين الأخيرين هو تزايد المستثمر فبعدما كان يقدر بـ 47,7 مليار دينار جزائري سنة 1990، أصبح يقدر بـ 1477,3 مليار دينار سنة 2007، على رغم من تذبذب قيمته خلال فترة التسعينيات نظرا للصعوبات المالية التي عرفت الجزائر آنذاك، ليتحسن بعد ذلك ويرتفع بشكل واضح خلال فترة 2001-2009 وهي الفترة التي غطت برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: تطور حجم الاستثمار الحكومي (العام) للفترة 1990-2007

السنوات	الاستثمار الحكومي	السنوات	الاستثمار الحكومي
1990	47.7	1999	186.9
1991	58.3	2000	452.9
1992	144.0	2001	612.0
1993	185.2	2002	595.6
1994	235.9	2003	717.5
1995	285.9	2004	595.9
1996	174.0	2005	717.5
1997	201.6	2006	1015.6
1998	211.8	2007	1477.3

المصدر: المرجع السابق لـ وليد عبد الحميد عايب، ص 320.

من جهة أخرى، عرفت مساهمة الاستثمار العام في توفير مناصب الشغل منحنى تنازلي بالمقارنة مع القطاع الخاص فبعدما كانت مساهمته بـ 80% من مجموع الوظائف للفترة 1978/1967، انخفضت إلى 71% سنة 1980 ثم إلى 74% سنة 1984 و 58% سنة

1992، لتستقر في حدود 34% سنوات 2008-2010، كل ذلك سببه توجه الجزائر نحو الاقتصاد السوق وما أفرزته عملية الخصخصة. تجدر الإشارة إلى أن جل الوظائف في القطاع العام موجودة على مستوى قطاع الإدارة، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: يوضح حصة القطاع العام من التشغيل للفترة 2008-2010

السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات والإدارة	حجم التشغيل الكلي	حصة القطاع العام من التشغيل	نسبة التشغيل في القطاع العام إلى التشغيل الكلي
2008	1.252	1.141	1.575	5.575	9.146	3.149	34.4%
2009	1.242	1.194	1.718	1.718	9.472	3.234	34.1%
2010	1.136	1.337	1.886	5.377	9.735	3.346	34.4%

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جل القطاعات الاقتصادية عرفت تزايد في استحداث مناصب الشغل باستثناء قطاع الفلاحة الذي عرف تدهور مستمر في تشغيل عمال جديد بسبب عزوف الأفراد عن العمل بهذا القطاع وأسباب أخرى. أما من حيث حصة القطاع العام من التشغيل مقارنة بالحجم الإجمالي، فالشيء الملاحظ هو استقرار في نسبة مساهمة القطاع في توفير مناصب الشغل وذلك خلال الفترة 2008-2010.

(2-2) أثر الاستثمار الخاص (المحلي) على التشغيل:

يقصد بالاستثمار المحلي الخاص، توظيف الأموال المحلية للاستثمار في السوق المحلي عن طريق أشخاص (طبيعيين أو معنويين) يحملون جنسية البلد الذي أقيم فيه الاستثمار، سواء أقيم استثمار حقيقي أو عيني، أو استثمار مالي.

✦ الإطار النظري:

يفترض التحليل النظري أن أثر القطاع (الاستثمار) الخاص يتمثل في الحصول على مستوى ناتج أكبر باستخدام نفس القدر من الموارد مما يترتب عليه زيادة الإنتاجية دون الاستغناء عن أي جزء من العمالة. ولكن من الممكن أن ننظر إلى أثر القطاع من وجهة نظر أخرى وهي أنها تؤدي إلى الحصول على نفس مستوى الناتج بمقدار أقل من المدخلات (من بين هذه المدخلات نجد حجم التشغيل). ونظرا لأن وحدات القطاع العام غالبا ما تعاني من بطالة مقنعة فإن القطاع الخاص يمكن أن التخلص من العمالة الزائدة بما يؤدي إلى تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة دون تخفيض الناتج الكلي.

من جهة أخرى، ما ميز جل اقتصاديات الدول التي كانت تتجه للاقتصاد الاشتراكي، الخصخصة¹⁸ التي اعتمدت كحل لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، فالخصخصة يترتب عليها تخفيض معامل التشغيل والذي يتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة، ولا يعتبر هذا هو الأثر الوحيد للخصخصة على التشغيل، فهناك أثر الموارد المحررة من بيع بعض وحدات القطاع العام على التشغيل. ومن ثم، فإن الأثر الصافي للخصخصة على التشغيل هو عبارة عن الفرق بين عدد الوظائف التي يمكن خلقها نتيجة بيع أصول القطاع العام وبعث مشروعات تنموية جديدة، وعدد المناصب أو البطالة الناتجة عن عملية الخصخصة. فإذا كان هذا الفارق موجب معنى ذلك أن الأثر يكون

موجباً، والعكس إذا كان الفارق سالبا، فيعني ذلك أن أثر الخصخصة على البطالة كان سالبا¹⁹. وفي المؤسسات الخاصة يعتبر مؤشر المردودية معيارا أساسيا ودليلا لفعالية تسيير رأس مال الخاص. ويمكن تمثيل هذا المؤشر في القاعدة المبسطة التالية²⁰:

الربح

المردودية =

رأس مال المادي والمالي + الأجور والرواتب

ويكون الربح معادلا للقيمة المضافة الصافية خارج الرواتب والاقتطاعات العامة والاجتماعية. ووفقا لهذا، يتعين على رأس مال الخاص تقليص الرواتب، بل تجميدها، وكذلك الانقاع من تخفيض مستويات الاقتطاع العمومي والاجتماعي. ويمكن الاعتبار في هذا السياق نفسه أنه من المريح تقليص مناصب العمل والنفقات الخاصة بالعمل (التكوين، النفقات الاجتماعية...). وعلى عكس ذلك، لا جدوى في تقليص رأس مال المادي لكونه لا يشكل مجرد مجموعة من وسائل الإنتاج، بل مكسبا كفيلا يجلب أرباح معتبرة²¹. إلا أنه في حالة عدم تحقيق الربح المنتظر، تقوم المؤسسة الخاصة بتقليص الاستثمار المنتج ودعم الاستثمار المالي، وبهذا تحول المؤسسة ما تنتجه من ربح، انطلاقا من رأس مالها المنتج، إلى المضاربة في العمليات المالية.

وفقا لهذا المنظور، يعتبر الأجر (وبالتالي العمل نفسه)، مجرد كلفة إنتاج يتعين تخفيضها إلى أدنى حد ممكن، في حين أن الأجور المنخفضة وارتفاع نسبة البطالة من شأنها توليد نقص في الطلب على الإنتاج، وأكثر من ذلك، ظروف غير ملائمة للإنتاجية.

❖ الواقع العملي:

ظلت أنشطة القطاع الخاص محدودة قبل الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، أينما نجد مساهمة القطاع الخاص منخفضة في إنشاء الوظائف الجديدة خلال الفترة 1980-1984 والتي كانت بمعدل سنوي 2,95% في المتوسط بما مقداره 97.000 وظيفة جديدة. أما عن مساهمة القطاع في التشغيل خلال الفترة 1989-1994، فقد شهدت تطورا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى التوجه الاقتصادي الجديد الذي ميز السياسة المتبعة ببلادنا تزامنا وبوادر الأزمة الاقتصادية، إذ تم فتح مجالات عدة للاستثمار كانت في السابق حكرًا على القطاع العمومي، وقد مكن ذلك من إنشاء مناصب شغل جديدة، إذ انقلبت نسبة التشغيل به مقارنة بالحجم الإجمالي من 21,4% سنة 1986 إلى 42% سنة 1992²².

من المتوقع أن تزداد مساهمته في توفير مناصب الشغل بسبب إجراءات الخصخصة وما ينبثق عنها من تسريح لليد العاملة، فنجد نسبة مشاركة القطاع استقرت في حدود 60% من إجمالي التشغيل خلال الفترة 2008-2010، لكن الشيء الملاحظ عن وضعية التشغيل في القطاع، أنه يتميز بوجود مناصب شغل غير مصرح بها (الشغل غير الرسمي). وعموما، يمكن القول أن مرحلة التحول التي يعرفها الاقتصاد الوطني وإتباعه جملة من السياسات (الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة) انعكست سلبا على التشغيل، وذلك بتسريح العمال، وتقليص عددهم. ولكن ينظر إلى هذا الإجراء على أنه أخف الأضرار، كون أن هذه الآثار قد تكون سلبية في مرحلة التحول والانتقال ولكن سرعان ما تنعكس هذه الآثار وتصبح إيجابية في المدى المتوسط والطويل، بظهور وروج المشروعات الاستثمارية خاصة بمختلف أنواعها وأحجامها، لينعكس ذلك لا محالة بالإيجاب على التشغيل وتنقلص البطالة تبعاً لذلك.

(2-3) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل:

ترى منظمة التجارة العالمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأم أصلا إنتاجا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يشمل على علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فيعرف بأنه تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط ألا يمتلك الأجانب من الأسهم ما يخلوهم حق إدارة المشروع ويتميز هذا الاستثمار لكونه قصير الأجل.

✦ الإطار النظري:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في تحقيق عوائد كثيرة، منها الحد من مشكلة البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة، فقامت بفتح المجال أمام هذه الاستثمارات من خلال ما انتهجته من قوانين سياسات مشجعة للمستثمرين والاستثمار على أمل خلف فرص جديدة ومتزايدة للشغل، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بهذه الفرص في مكاسب، وجدير بالذكر أنه قد وضعت عدة اعتبارات واقتراضات نتناول كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي على التشغيل منها²³:

- إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها والتي تنشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل؛

- إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل؛

- إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاته مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها تلك الاستثمارات؛

- ولكن هذا الأثر الذي ينتجه الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل يتفاوت بشكل ملحوظ من دولة لأخرى بحسب الأسلوب الذي ينتهجه الاستثمار المباشر للدخول في تلك الاقتصاديات، فيمكن ملاحظة زيادة حجم التشغيل في مجال التوظيف بمجرد الدخول إلى ميادين جديدة ومواقع متنوعة، في حين تؤدي حيازة نشاط قائم كشركة قائمة أو جزء منها إلى خفض حجم العمالة كأثر مباشر له.

وللوصول إلى مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة من خلال التوظيف، يمكن تحديد النشاطات الأساسية لهذه الاستثمارات وعلاقاتها بالتشغيل على النحو التالي²⁴:

أولاً- النشاطات المرتبطة باستخراج الخامات والمواد الأولية الأساسية:

وهو ما يمثل المجالات التقليدية للاستثمارات النقل، ويرجع لمباشرة في قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدين. وهنا نجد أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعددة الجنسية في خلق فرص جديدة للعمل محدود للغاية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى استخدام الأساليب شديدة الكثافة لرأس المال في العمل.

ثانيا- النشاطات المرتبطة بالصناعات التحويلية:

تتعدد الصناعات وتتنوع النشاطات الاقتصادية في هذا المجال طبقا لطبيعة الصناعة التي يقرر المستثمر الأجنبي نقلها إلى البلدان النامية، ووفقا للتكنولوجيا المستخدمة فيها. يبرز التناقص بين حاجة الدول المضيفة للصناعات كثيفة العمل بحكم كثافتها السكانية وحاجتها التنموية، وبين طبيعة المشاريع والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية التي ينقلها المستثمر الأجنبي لهذه الدول، مما يعني ضعف أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص عمل جديدة في اقتصاديات تلك الدول.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المستثمر الأجنبي يقوم بالاستيلاء على شركات وطنية قائمة فعلا بدلا من إنشاء شركات جديدة، ومن الواضح أن عملية الاستيلاء هذه لا تخلق فرصا إضافية للتشغيل، ولا تضيف طلبا جديدا في الوقت بل إنها في بعض الأحيان قد تلجأ إلى الإنقاص من حجم التشغيل كما هو الحال عند الاستغناء عن عدد من العمال لإعادة تنظيم الشركات المستولى عليها.

كما أن لقوة المنافسة ما بين المستثمرين الأجانب (بما يتمتعون به من كبر رأس المال والإدارة الحديثة المنظمة) والمؤسسات صغيرة الحجم الأثر البالغ على سوق العمل، ذلك أنه عادة ما يصاحب الارتفاع في معدلات نمو التشغيل لبعض الصناعات التحويلية انخفاض في حجم التشغيل ومعدلات نموه بالمؤسسات الوطنية التي لا تقدر على منافسة المستثمرين الأجانب في هذا المجال، بسبب إحكام سيطرتهم على القطاعات الصناعية المستثمر فيها بما يؤدي في ذات الوقت إلى إفلاس تلك المؤسسات الوطنية الصغيرة الحجم وبالتالي اختلال الأوضاع في سوق العمل بشكل عام.

وثالثا- النشاطات المرتبطة بقطاع الخدمات:

أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة تتركز في قطاع الخدمات نظرا لما يتميز به هذا القطاع عن غيره من القطاعات الأخرى مثل:

- أن منتجات هذا القطاع غير ملموسة أي لا تشغل حيزا يتطلب مكانا للتخزين والحفظ؛
- أن إنتاج هذا النوع من الخدمات لا يكون إلا في المكان والزمان اللذان تحتاج فيهما هذه الخدمات؛
- وعدم احتياج هذه المنتجات إلى عمليات شحن ونقل من مكان لآخر كما هو الحال في منتجات القطاعات الأخرى، بواسطة طرائق الشحن المختلفة، لذلك فإن نشرها في الأسواق يكون بإقامة حضور لهذه الخدمات في أماكن الطلب عليها.

⬢ الواقع العملي:

تشكو الجزائر وغيرها من الدول النامية من مشكلة البطالة (نقص التشغيل)، وينظر إلى أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون وسيلة للتخفيف من البطالة، لما يوفره من مناصب شغل ولو بشكل مؤقت، إلا أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة يميزها نوع من التعقيد، إذ أن زيادة حجمه لا يعني بالضرورة زيادة حجم التشغيل، قد تؤكد ذلك خلال الفترة 1985-1992 أين تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي بثلاثة مرات ولم ترتفع مناصب الشغل إلا بـ 12%²⁵.

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 1993-2001، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبدو ضعيفا ومحدودا من خلال حجمه وقيمه مقارنة بحجم وقيمة الاستثمارات الوطنية المعلنة والمصرح بها رغم مختلف الجهود المبذولة لترقية واستقطاب مؤسساته، أما فيما يخص عدد الوظائف المستحدثة خلال الفترة فقدرت بـ 51.909 منصب شغل، يحتل قطاعي الصناعة والخدمات الصدارة فيما يتعلق باستحداث مناصب الشغل بـ 73%.

الجدول رقم 04: عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف المستثمر الأجنبي

ما بين 1993-2001

الفترات	93-94	95	96	97	98	99	2000	2001	المجموع
عدد المشاريع	62	17	49	59	51	60	100	43	440
عدد مناصب الشغل	8747	2550	6070	6378	5902	5957	11696	4609	51909

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2003.
بقي حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2002-2007 ينمو بوتيرة ضعيفة، إذ لم يسجل سوى 588 مشروع، كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم 05: تطور حجم التشغيل ومشاريع الاستثمار الأجنبي للفترة 2002-2007

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
عدد المشاريع	86	79	105	84	100	134	588
القيمة (مليون دينار)	40.636	40.179	154.590	112.917	253.524	145.750	74.2007
حجم التشغيل	12.188	8.173	6.731	8.656	28.796	13.020	77.564

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2007.
ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه تراجع الاستثمار سنتي 2003 و 2005، في حين عرفت سنة 2007 زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصلت إلى 134 مشروع، أما من حيث قيمة الاستثمار فقد سجلت سنة 2006 أعلى قيمة بـ 253.524 مليون دينار جزائري. أما من حيث توزيع الاستثمارات الأجنبية على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني فلا زال قطاع الصناعة والخدمات القطاعات المهيمنة في استقطاب رؤوس الأموال، وذلك بنسبة 76,32% من مجموع الاستثمارات، ونسبة 58,29% فيما يتعلق بالتشغيل من إجمالي 77.564 وظيفة²⁶.

وبالرغم من أهمية هذا النوع من الاستثمار من الناحية الاقتصادية، وما سيتبعه من اكتساب للمهارات، لخبرة المهنية والمعارف التكنولوجية لكنه سوف لن يسهم في القضاء على البطالة وإن كان سيحقق من وطأتها لفترة زمنية معينة مقرونة بأجال تنفيذ وتسليم المشروع وتتوقف قدرته على أحداث مناصب الشغل بالنظر لطبيعة ومضمون هذا الاستثمار من حيث النسب المستعملة من الشغل، وأيضاً من حيث إحداثه لوحدات إنتاجية جديدة مقارنة بامتلاكه أو اندماجه في مؤسسة قائمة، وبالتالي تظل مساهمته في خلق فرص عمل غير كافية ولا ترقى إلى ما هو منتظر منه كالجزائر لما تزخر به من موارد طبيعية وقدرات بشرية لم تتح لها الفرصة بعد لتفجير طاقاتها الثامنة²⁷.

خاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بالوقوف على عدة حقائق نظرية وعملية نستعرضها في النقاط التالية:

- وجود علاقة واضحة بين الاستثمار والتشغيل، تجسد تأثير الأول بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الثاني؛
- تراجع دور القطاع الصناعي العمومي في التشغيل لصالح القطاع الخاص، مع زيادة حصة الإدارة في خلق مناصب الشغل؛
- بالرغم من الامتيازات والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إلا أن حجمه بقي ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات التي يحتويها الاقتصاد الجزائري؛

- وأبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤطرة له، وتخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، لكن رواسب تبعات عملية التحول -من نظام ممرکز إلى اقتصاد السوق- والإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب والمنتظر، مما انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين وبالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي، وهو ما أضفى نوعا من الركود والجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد رأى الباحث ضرورة الأخذ بمجموعة من التوصيات، ومن أهمها:

- تقديم إعفاءات من الضمان الاجتماعي أو الضريبة لكل مؤسسة تقوم باستحداث مناصب شغل جديدة؛
- توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي الذي من شأنه أن يمتص جزءا من اليد العاملة العاطلة؛
- ضرورة تفعيل دور المشاريع الفردية (خاصة المؤسسة المصغرة) القادرة على استحداث مناصب شغل جديدة دون أن يكلف، باعتبار أن الأموال يمكن أن تخصص لنشاطات أخرى تساهم في ترقية عالم الشغل؛
- إعادة إحياء المشاريع الوقفية الاستثمارية من خلال المشاريع البديلة التي يمكن أن يطرحها الاستثمار الوقفي، باعتبار أن هذا النوع من المشاريع مرشحة لأن تكون مجالات واعدة للتشغيل؛
- ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل؛
- ضرورة توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن مشكلة البطالة في الجزائر تراعي التعريفات والمصطلحات والقياسات والمعايير الدولية المتعارف عليها؛
- وإعادة عجلة الاستثمار الحكومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي، سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة، أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.

الهوامش والمراجع:

- 1 مجيد علي حسين & عفاف عبد الجبار سعيد، «مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 181-182.
- 2 محمد مطر، «إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)»، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 22.
- 3 المرجع السابق ل محمد مطر، ص 21.
- 4 نادرة نوفان مريان، «الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية قياسية (1975-1996)»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، اربد، 1999، ص 11.
- 5 المرجع السابق ل محمد مطر، ص ص 20-22.
- 6 زوتير الطاهر، «إشكالية التشغيل في الزراعة-دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 25.

- 7 دادي عدون ناصر & العايب عبد الرحمان، «البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 36.
- 8 المرجع السابق ل زويتير الطاهر، ص 26.
- 9 المرجع السابق ل زويتير الطاهر، ص 26.
- 10
- 11 المرجع السابق ل دادي عدون ناصر & العايب عبد الرحمان، ص 37.
- 12 بلوناس عبد الله، «البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي: دراسة للفترة (1985-2004)»، مداخلة مقدمة في الندوة العربية حول «البطالة: أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع»، كتاب الملتقى-الجزء 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 26-28 أفريل 2006، ص 301.
- 13 المرجع السابق ل دادي عدون ناصر & العايب عبد الرحمان، ص 14-15.
- 14 رمزي زكي، «الاقتصاد السياسي للبطالة»، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997، ص 39.
- 15 المرجع السابق ل دادي عدون ناصر & العايب عبد الرحمان، ص 16.
- 16 وليد عبد الحميد عايب، «الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، ط. مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 163.
- 17 ضياء محيد، «الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (أراء واتجاهات)»، ط. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 20.
- 18 هناك مفاهيم عديدة قدمت للخصخصة، منها:
- الخصخصة تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتملكها (تعريف صندوق النقد الدولي)؛
 - وتقديم سوق أكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة والمنافسة في مجال الأنشطة الاقتصادية.
- 19 منصوري الزين، «آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 288.
- 20 بوطالب قويدر، «الخصخصة والفعالية الاجتماعية-الاقتصادية»، ورقة بحثية في الندوة الفكرية التي ينظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، لمؤلف كتاب لمجموعة من المؤلفين «الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية»، 1999، ص 387-394.
- 21 المرجع السابق ل منصوري الزين، ص 288.
- 22 ارجع إلى الديوان الوطني للإحصاء- الجزائر، لسنتي 1989 و 1992، ص 36-54.
- 23 محمد عبد العزيز عبد الله عبد، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط. دار النفائس، عمان، 2005، ص 104-105.
- 24 لأكثر تفاصيل، ارجع إلى المرجع السابق ل محمد عبد العزيز عبد الله عبد، ص 105-109.
- 25 المرجع السابق ل دادي عدون ناصر & العايب عبد الرحمان، ص 290.
- 26 Slimani akacem khadidja, «Evolution de l'approche théorique et pratique de l'investissement étranger en Algérie (1962-1999)», Mémoire de magister en sciences économiques, Faculté de sciences économiques, Université d'Alger, 2000, pp. 105-140.
- 27 المرجع السابق ل دادي عدون ناصر & العايب عبد الرحمان، ص 292.